الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

****

مقدمة

تكاد تتفق معظم الاتجاهات المعاصرة على أن التعليم هو الوسيلة الفعالة والعاجلة لتقدم المجتمعات ، إذ يعد التعليم جزءاً لايتجزأ من النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة فى المجتمع .

والاستثمار فى التعليم أولاً وأخيراً هو استثمار فى الأفراد ، فالتعليم يزود الفرد بالمعلومات والخبرات والمهارات والمفاهيم والقيم والاتجاهات المطلوبة ، مما يجعله قادراً على تنمية نفسه كفرد وكشخصية إنسانية متكاملة الجوانب ، وأيضاً يجعله (١) قادراً على تنمية مجتمعه ، والمشاركة فى أنشطته، وأداء عمل منتج يسهم به فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- وأدى التقدم العلمى والتكنولوجى واتساع نطاق هذا التقدم ليشمل جميع مجالات الحياة إلى تزايد الطلب على مقاعد التعليم فى جميع المراحل الدراسية المدرسية والجامعية .

كذلك فإن ديمقراطية التعليم هى أحد الأهداف الرئيسة التى تسعى النظم التعليمية فى كل المجتمعات إلى تحقيقها والوصول إلى التعليم المستمر ، وتكافؤ الفرص فى دخول مراحل التعليم المتلاحقة ، وبخاصة التعليم الجامعى .

- ولذلك صار حجم الطلب على المقاعد الدراسية أكثر بكثير من قدرة المجتمع الاقتصادية على الاستجابة لهذا الطلب بالأساليب التقليدية .

هذا بالإضافة إلى أن قيام المجتمع بمسئولياته فى تحسين نوعية الحياة لكل فرد من أفراده صار قيمة من القيم التى تلازم معنى " المجتمع الحديث " ، الذى فرض عليه البحث عن أنظمة بديلة عن الأنظمة التقليدية ، تكون قادرة على تعليم أكبر عدد ممكن من الأفراد بنفقات أقل من

---

(١) إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم ، القاهرة ، دار المعارف ، نوفمبر١٩٨٣ ، ص ٥.

نفقات الأنشطة التقليدية ، وقادرة أيضا على متابعة التقدم العلمى والتكنولوجى (١) .

ويبدو هذا ملحاً وضرورياً للتعليم العالى والجامعى خاصة الذى يحتل مكانة مهمة وبـــارزة فى كل المجتمعات ، فهو مجال إعداد العاملين فى جميع المجالات والتخصصات .

وإن الطلب على التعليم العالى والجامعى قد نما نمواً ملحوظا فى دول العالم بالنسبـــة لعدد الملتحقين به ، حيث بلغ ١٩٫٥٠٤٫٠٠٠ طالباً عام ١٩٦٥، ارتفع إلى ٤١٫٣٠٧٫٠٠٠ طالبـاً عام ١٩٧٦ وإلى ٤٥٫٤٤٠٫٠٠٠ طالباً عام ١٩٨٠ (٢) .

وقد بلغت النسبة المئوية من المجموعة العمرية المقيدة بالتعليم العالى فى العالم ١١٪ عـام ١٩٩٠ (٣) .

وفى المنطقة العربية ازداد حجم التعليم العالى خلال الفترة نفسها ،وبلغ عدد الطـــلاب الملتحقين بالتعليم العالى فى الوطن العربى ٢٫٦ مليوناً من الطلاب عام ١٩٩٠ (٤).

وهذا يدل على أن الغالبية العظمى من الأفرادسوف لا تتيسر لهم فرص التعليم الجامعـــى هذا حتى ولو اتسعت قاعدة التعليم الجامعى الاستيعابية واستجابت للطلب المتزايد على المقاعد فى هذا التعليم ، إذا ظل النظام الجامعى التقليدى هو النظام الوحيد للقيام بمهمات هـــذا التعليم .

---

(١)على عيسى عثمان :" نظام التعليم المفتوح والوطن العربى "، من أبحاث ندوة التعليم عـن بعد وجامعة القدس المفتوحة ، فى الفترة ٦ - ٨ /١٢/١٩٨٦، عمان ،الأردن ، منتدى الفكر العربى ومشروع جامعة القدس المفتوحة ، ١، عمان ، مـــارس ١٩٨٧ ، ص ٢٥ .

(2) United Nations : Demographic year Book 1972, New York,1973.P.119.

- Unesco : Statistical year Book 1980, Paris, 1982.P.8.

- Unesco : Statistical year Book 1985, Paris, 1986.P.87.

(٣) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٣، الاستثمار فى الصحة،مؤشرات التنميـة الدولية ،ترجمة :مركزالأهرام للترجمة والنشر،القاهرة ،مطابعالأهرام التجاريـة، ٣١ مايو١٩٩٣،ص٣٣١.

(٤) حامد عمـــار: التنمية البشرية فى الوطن العربى ، المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع، ط١، القاهرة ، دار سيناء للنشر ، ١٩٩٢ ،ص١٥٩.

وعلى الرغم من ازدياد أعداد الطلاب فى مؤسسات التعليم العالى والجامعى فى مصـــر، إلا أن مُخرجات هذا النظام لم تحقق متطلبات سوق العمل من المهارات والمجالات المختلفـة، إذ إن هذا التزايد المستمر فى أعداد الطلاب بالتعليم الجامعى قد أدى إلى قلة التوازن بـين العرض والطلب من هؤلاء الخريجين ، مما تسبب عنه ظهور البطالة ، حيث ترجع هذه المشكلـة أساساً إلى تغير سوق العمل بسرعة فاقت إمكانات التعليم والتدريب ، فلم يستطع التعليم أن يتحـرك لمواجهة احتياجات سوق العمل الحقيقية ، ومن ثم ظهر نوع من قلة التنسيق بين العرض والطلـب على القوى المتعلمة . (١) ويمكن ملاحظة أن عدد خريجى التعليم العالى والجامعى فى مصر كان ٩٧٨٣١ خريجاً فى عام ١٩٨٦ ، بينما كان عدد المعينين من الخريجين عن طريق وزارة القـوى العاملة ١٣٥٢٠ خريجاً فقط فى نفس العام . (٢)

أى أنه نتيجة التغير التكنولوجى ، قد تُلغى أنماط معينة من الأعمال وتُنشأ أعمال جديـدة ووظائف جديدة ، تتطلب مهارات جديدة وقدرات جديدة ،تستطيع الاستجابة للتغيرات المستقبليـة فى الوظائف والأعمال . (٣)

وبذلك يتبين أنه على الرغم من تعدد الجامعات فى مصر ،إلا أنها لم تعد قادرة بإمكاناتها المتاحة والمحدودة بصورتها الحالية على تحقيق المواءمة بين مطالب سوق العمالة فى المجتمـــع من جهة ،وحاجات الأفراد التعليمية من جهة أخرى ، ومن ثم أصبح من الضرورى البحث عن حلول لمواجهة هذا القصور فى التعليم الجامعى عن طريق الدعوة إلى التجديد فى هذا التعليم، مـــن خلال أنماط وأشكال جديدة .

لهذا لجأت كثير من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية إلى تطوير نوعية التعلـــيم العالى لجعله أكثر ملاءمة لحاجات المقبلين عليه ، ومطالب المجتمع من حوله ، وذلك عن طريق

---

(١) فيليب كومز : التخطيط للتعليم ،القاهرة ، دار وهدان ، ١٩٨٣ ، ص ٣١ .

(٢) المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء، بيان إجمالى بأعداد خريجى التعليم العالى والجامعى خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٧ .

(٣) محمد عبد الفتاح مدجى :"خبرات فى تخطيط وإعداد القوى العاملة" ، سلسلة قراءات فـــى تنمية الموارد البشرية ، العدد (٦) ، الجهاز المركزى للتدريب ، القاهرة ، دار المعارف ، يونيو ١٩٧١ ،ص ٢٥ .

التجديد فيه يتبنى هذا التعليم نظريات جديدة فى المعرفة قوامها العلم للمجتمع ، وما يترتب على هذا التبنى من تحول فى طبيعة هذا التعليم ومؤسساته من حيث الشكل والمحتوى والأهداف. (١) بحيث يخرج عن إطاره التقليدى ليواجه متطلبات العصر .

ومن أهم ملامح التجديد في التعليم الجامعى فى العالم : التعليم الجامعى المفتوح،الذى يعد من أبرز مظاهر التطور والتجديد التربوى الذى بدأت ملامحه تتبلور فى العديد من الدول المتقدمة ، وبعض الدول النامية ، حيث انه يعد فرصة تعليمية ثانية تتاح لمن حرموا فرصة التعليم النظامى ، وذلك لكى يكتسبوا المعارف والمهارات المطلوبة فى اطار برامج التنمية الشاملة ، كما ينطوى أيضا على تشكيلة واسعة من نشاطات التعليم ذات الصلة المباشرة بالعمل . (٢)

ومن أبرز التجارب الناجحة فى مجال التعليم الجامعى المفتوح :الجامعة المفتوحة ،التى تعتمد فى نظامها التعليمى على أسلوب التعليم عن بعد .

وغاية الجامعة المفتوحة أن تكون حلاً رئيساً للمشاكل الناجمة عن وجود فئات راغبة فى استكمال تعليمها العالى ، وقادرة على تحمل تبعاته ،إلا أنها محرومة من ذلك بسبب ظروف اجتماعية أو اقتصادية منعتها من ممارسة حق التعليم ، والجامعة المفتوحة لاتعد منافسة للجامعة النقليدية بل تُعد شكلاً جديداً لتحقيق العدالة الاجتماعية . (٣)

ولذا سارعت العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى تبنى نظام التعليم الجامعى المفتوح، ووجدت فيه العلاج للعديد من المشكلات التى تواجه نظام التعليم الجامعى التقليدى النظامى. (٤)

---

(١) محمد أحمد الغنام :" مستقبل التربية فى البلدان العربية ، اختبارات المستقبل التربوى"، مجلة التربية الجديدة ، الجزء الثالث ، العدد الرابع ، السنة الثانية ،مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية ، ديسمبر ١٩٧٤، ص ٢٣.

(2) Banque Mondiale : Education Politique Sectorielle, Washington, D.C., Banque Mondiale, 1980.p. 17.

(3) Tony Becher,et al:Process and Structure in Higher Education, Britian, Fakenham press, 1980.p. 124 .

(٤) محمد الأحمد الرشيد :" ملف التعليم الجامعى المفتوح أو التعليم العالى عن بعد"،رسالة الخليج العربى ، العدد ٢٢ ، السنة السابعة ، الرياض، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٧ ،ص٢٢٤.